

الأخوان «بن رجب» يتعهدان بلجنة من الأهالي في افتتاح مقرهما



افتتاح المقر الانتخابي للأخوان بن رجب (تصوير: محمد المخرق)

البيوت الأيلة للسقوط في منطقته تنتظر منذ فترة طويلة من دون أن يقوم المسؤولون في الدولة بمساعدة أصحابها من ذوي الدخل المحدود فيما يعم الفساد في الدولة». كما أشار إلى فقر مكتبة مدينة عيسى للمراجع والبحوث العلمية في الوقت الذي ينظر إلى هذا العصر بعصر المعلومات والتقنيات..

وسبب فيما يبدو حديث سليم إرجاء لدى بعض منظمي حفل الافتتاح، ما حدا بعض مجلس الشورى منصور بن رجب لإلقاء كلمة أخرى أكد فيها وقوف الجميع مع عملية الإصلاح بقيادة جلالة الملك، وقال: «إن الملك عندما قام بعملية الإصلاح فإن ذلك يعني أن هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى الإصلاح ونحن نقف مع جلالة الملك في ذلك».

الشفافية بمعناها الكامل وذلك عن طريق الاجتماع الأسبوعي بالأهالي. وكان حفل الافتتاح بدأ بكلمة لعضو مجلس الشورى منصور بن رجب دعا فيها إلى ترشيح الأخوين حسين وجاسم، وقال: «إن ورقة الترشيح التي يضعها المواطن في صندوق الاقتراع لن تكون رابحة إلا إذا أعطاها لمن يستحقها»، مضيفاً أن المرشحين الذين يتبعون الجمعيات السياسية هم قبل كل شيء أبناء لهذه الجمعيات حين أن حسين وجاسم هما من أبناء هذه المنطقة. وفي كلمة لم تكن ضمن برنامج حفل الافتتاح انتقد أحد رجال الدين بطء المشروع الإصلاحية مطالباً بتعديل الدوائر الانتخابية وزيادة صلاحيات البرلمان، وقال الشيخ علي سليم في هذه الكلمة: «إن الكثير من

مدينة عيسى - الوسط

افتتح الأخوان حسين محمد بن رجب مرشح الدائرة الرابعة من المحافظة الوسطى وجاسم محمد بن رجب المرشح البلدي للدائرة نفسها مساء أمس مقرهما الانتخابي، إذ استعرضا برنامجهما الانتخابي.

ونكر حسين بن رجب أنه سيعمل على رفع المستوى المعيشي من خلال رفع الحد الأدنى للرواتب في القطاعين العام والخاص ورواتب التقاعد وتأمين السكن المناسب لكل عائلة بحرينية من خلال استغلال أراضي الدولة وإشراك القطاع الخاص في دعم مشروعات الإسكان وحل مشكلة السكن. مضيفاً «سأعمل على تخصيص مناطق سكنية في كل قرية ومنطقة لضمان إسكان أهلها داخل منطقتهم». وأردف: «أن الوطن الأمثل الذي نسعى جميعاً إلى تحقيقه يجب ألا يكون وطناً للفاسدين ولذلك سأعمل على محاسبة كل من تسبب في هدر مقدرات الوطن وكذلك مراقبة نزف الموازنات لضمان وضعها في مجالها الصحيح».

من جانبه قال، المرشح البلدي جاسم بن رجب إن برنامجه الانتخابي يتضمن وضع حلول لمشكلات الإزدحام المروري عن طريق إنشاء طرق جديدة وتنظيم عمليات الحفر والرصف في الشوارع بصورة صحيحة ورفع مستوى الخدمات في التخلص من النفايات للحصول على بيئة صحية والعمل على تعديل وتنظيم القوانين البلدية من حيث استغلال الأراضي وعملية البناء والهدم والعمل على تشكيل لجنة خاصة لكل مجمع لمعرفة متطلبات الأهالي ومتابعة معاملاتهم للكشف عن نواحي التقصير وخلق



اللقاء الجماهيري لمرشحي «الوفاق» للانتخابات النيابية والبلدية في ثمانية العاصمة

سلمان: «الوفاق» خصصت 6 آلاف دينار لتوفير الاستشارات البرلمانية

عالي، سلما باد - أحمد الصفا

الانضمام إلى الجمعية، بل العكس من ذلك فهناك البعض ممن طلبوا عضوية (الوفاق) بشرط دعمهم في الانتخابات، ولكننا قلنا لهم شكراً ولنسألهما إلى ذلك».

من ناحية ثانية، ألمح سلمان إلى أن الطريق أمام جمعيتهم وعمر، وبالتالي فإنه من الضروري أن توجد كتلة متماسكة تستطيع أن تعمل مع بعضها بعضاً وأن تقف أمام المناورات من القوى السياسية الأخرى والتي أثبتت قدرتها على التلاعب في الأفراد والكتل الصغيرة.

وكان سلمان بعد محطة عالي زيارة أخرى إلى قرية سلما باد في حوار آخر مفتوح مع الأهالي، تجدد خلاله السؤال عن أسباب تدخل المجلس العلماني أجاب عنه الأمين العام قائلاً: «في تجربة العراق كان السيد السيستاني يوجه إلى ضرورة التصويت لكتلة الائتلاف، وعليه فإن توجيه المجلس العلماني موضوعي لحاجة العمل السياسي إليه، فإمكان تحقيق شيء في العمل النيابي لن يأتي بغير هذه الطريقة، ولنا تجربة مع البرلمان السابق الذي كانت الكتل فيه ولاؤها للسلطة أكثر من ولائها للمواطنين، ولم تكن هناك كتلة قوية لإصدار القوانين الإيجابية (...). التعديل الدستوري لكي يتحرك بحجة إلى 15 عضواً لذلك نحن بحاجة إلى وجود الكتلة».

وصولاً إلى طبيعة التحالف بين «الوفاق» وجمعية العمل الإسلامي (أمل) وأسباب عدم دخول الطرفين في تحالف موحد في الانتخابات النيابية، أوضح سلمان أن «أمل» مازالت حليفة لـ «الوفاق» التي حاولت التنسيق مع الأولى في اللحظة الأخيرة، غير أن «أمل»، كانت تسعى إلى كل القائمة وليس الحصول على الدعم في بعض الدوائر وهو ما قوبل بالرفض من قبل «الوفاق».

وأكد سلمان أن «الوفاق» لا يمكنها ترك عملها السياسي في خارج البرلمان بدخولها كتلة في العمل التشريعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن الربط بين المشاركة في البرلمان والعمل في الخارج، وأن «الوفاق» ستعمل على مساندة المطالب الشعبية وفتح المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم بحرية من خلال المسيرات السلمية.

حديث «مثير» خلال افتتاح مقره الانتخابي

سلمان: برلمان 2006 أقصر برلمان ستشهده المملكة

يخذل الناخبون بعض الكتل كما توقع وجود أصوات لصالحه ستفاجئ منافسيه يوم الاقتراع على رغم كونه مستقلاً ولم يجلب لندشين حملة انتخابية و فريق إعلامي لاعتماداً على ضربة حظ على حد قوله.

ورد حينما سأله أحد الحضور حيال موقفه من إمرار بعض القوانين بعد فوزه وما إذا كان رايه سيكون مع الكتلة أو سواها بقوله: «أنا مع الكتلة في توجيهات ولن أصوت لما يضر بصحة المواطن إلا أن فكرة الانسحاب من البرلمان غير واردة بالنسبة إلى (...) فلم أدخل للبرلمان لأخرج منه بسهولة وإنما رنوا إلى العمل والتعديل من داخل قبة البرلمان».

وفيما يتعلق بإدعاء مجلس



عبد الجليل سلمان

إلى المعنيين ولتحقيق مبدأ الشراكة بين المواطن والنائب عازياً السبب في هذه الخطوة إلى ضعف البرلمان الماضي في تقليص الفجوة بين المواطن والنائب وغياب التواصل مارمى ينقله على توصيل وبث صوت المواطن إلى قبة البرلمان. وتوقع أن

أبل: دفان البحر بأموال الشعب والأراضي للمتنفذين خليل: يجب محاسبة الحكومة لتراجع المستوى التعليمي



أبل والبصري و خليل أثناء الندوة

أما عن جامعة البحرين، فأوضح خليل أن «أوجه الخلل فيها تكمن في أن 50 في المئة من الطلبة والطالبات لا يستطيعون الوصول إلى معدل 2 من 4، لماذا؟ هذا سؤال يجب توجيهه إلى جامعة البحرين ووزارة التربية والتعليم»، مشيراً إلى أن «43 في المئة من طلبة بعض الكليات مثل كلية العلوم يتخرجون بالحصول على درجة البكالوريوس بينما يحول 22 في المئة إجبارياً إلى الدبلوم، والبقية يفصلون»، مردفاً «شهد الفصل الأول من العام الدراسي الجاري لوحده فصل أكثر من 500 طالب وطالبة ولكن لا صوت والحكومة صامتة لا تحرك ساكناً»، مضيفاً «وبالنسبة إلى موازنة جامعة البحرين والبالغ 32 مليون دينار فلاحظ يعرف كيف تصرف هذه الموازنة».

موضحاً أن «جوهر المشكلة في الملف التعليمي هو تراجع نسبة النجاح عموماً وعند الذكور خصوصاً ففي العام 2005 كانت نسبة نجاح الذكور 35 في المئة و 65 في المئة للإناث»، مشيراً إلى أن «أعداد المتفوقين والبالغين على 90 في المئة فما فوق شهدت تراجعاً فبينما بلغت نسبة الإناث فيها 72 في المئة كان نصيب الذكور 28 في المئة فقط»، وأضاف خليل أن «هذه الدراسات وغيرها من البحوث تثبت بأن المعارضة ليست إرتجالية بل تمتلك رؤية واضحة بشأن الملفات المتعددة»، مؤكداً أن «نسبة التراجع الذي يشهده الملف التعليمي في البحرين لو شهدته أي دولة من الدول المتطورة شكلت لجنة طوارئ لمعالجة المشكلة، بينما تنفق الحكومة في البحرين من دون أن تحرك ساكناً لإصلاح هذا التدهور».

السنابس - مالك عبد الله

حمل مرشح جمعية الوفاق الوطني الإسلامية للانتخابات النيابية من الدائرة الرابعة بمحافظة العاصمة، عبد الجليل خليل الحكومة مسؤولية التراجع الكبير الذي يشهده القطاع التعليمي في البحرين. وجاء ذلك مساء أمس الأول في ندوة مشتركة مع الأمين العام للمؤتمر الدستوري عبدالعزيز أبل ومرشح «الوفاق» للانتخابات البلدية من الدائرة الرابعة بمحافظة العاصمة حميد البصري.

إلى ذلك ذكر الأمين العام للمؤتمر الدستوري والمرشح عن الدائرة السابعة بمحافظة العاصمة عبدالعزيز أبل أن «البحريدين اليوم بأموالنا ونوزع الأراضي على المتنفذين الذين يقومون ببيعها وإيداع أموال بيعها في مصارف خارج البحرين». من جهته قال مرشح جمعية الوفاق الوطني الإسلامية للانتخابات النيابية عن الدائرة الرابعة بمحافظة العاصمة، عبد الجليل خليل أن «البحريين كانت متقدمة جداً في المستوى التعليمي إذا ما قورنت بدول الخليج العربية وكانت من أوائل الدول التي دخلها التعليم، ولكن العملية التعليمية اليوم في خطر كبير وهناك مؤشرات عدة تدل على هذا التراجع الخطير ومنها 3 مؤشرات هي المستوى التعليمي في المرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية، والمرحلة الجامعية، وبكل صراحة فإن المسئول الأول عن هذا التراجع هي الحكومة التي يجب أن تحاسب».

العربي: لا وجود لظاهرة شراء أصوات في «أولى الوسطى»

الوسط - صادق الحلواجي

نقى المرشح المستقل عن الدائرة الأولى في المحافظة الوسطى علي العربي وجود أي بوادر أو حالات مضبوطة لشراء أصوات الناخبين، واصفاً حدوث ذلك بالضعف وعدم صدقية ونزاهة القائمين على الحملات الانتخابية.

ونوه إلى أن معظم الحملات الانتخابية في الدائرة امتازت بالمنافسة الشريفة والنزاهة بعيداً عن أي إرهابات تعزل سيرها. موضحاً أنه في حال شاعت أي أمور متعلقة بشراء الأصوات في المنطقة فلا مانع من التبليغ عنها، مشترطاً امتلاك أدلة وبراهين تثبت ذلك، لأن الأمر سيتعامل معه قانونياً باعتبار أن هناك جهة مختصة لمتابعة هذه الأمور.

وأشار العربي إلى أن من أبرز الأمور التي يجب التحلي بها في الانتخابات هي الشفافية والنزاهة، مردفاً «على المرشحين عدم الميل أو حتى التفكير في شراء الأصوات من أجل دخول البرلمان المقبل».



علي العربي



افتتاح المقر الانتخابي للهري